



استكمال المهمة: إصلاح القطاع المالي من أجل الاستقرار والنمو

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بمناسبة حوار القادة السنوي

الذي تستضيفه جريدة "زود دويتشه تسايتونج"

نيويورك، الجمعة ٨ يونيو ٢٠١٢

النسخة المعدة للإلقاء

مساء الخير. إنه من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم. وأود توجيه الشكر لمن يستضيفوننا هذا المساء، جريدة زود دويتشه ومجلس الأطلنطي ومؤسسة رولاند برغر للاستشارات في نيويورك، كما أتقدم بشكر خاص لكل من وولفغانغ كروك ومارتن ويتينغ على كلماتهما الافتتاحية الكريمة، وكذلك فريد كيمب، الذي يدير لقاءنا هذا المساء.

وقد كنا نأمل أن تقام هذه الفعالية في وقت أبكر من هذا العام، كما ذكر وولفغانغ عند الإشارة إلى عنوان كلمة الليلة الذي سبق الإعلان عنه. لكن الجهتين المضيفتين تكرمتا بإعداد ترتيبات بديلة لنكون هنا هذا المساء. ولذلك فأنا ممتنة للغاية أيضا.

ولعله من حسن الحظ أن يتم ذلك في هذا التوقيت. فالروح التي تقف وراء هذا الحوار بين القادة – والتي تؤكد ضرورة النقاش والتعاون عبر الأطلنطي وعلى نطاق أوسع – أصبحت أهم اليوم من أي يوم مضى.

فبعد بدء الأزمة بخمس سنوات تقريبا، نواجه تحدٍ جديد أمام هدفنا النهائي المتمثل في استعادة الاستقرار والنمو، ويمر عزم سياساتنا المعتمدة باختبار جديد. لكن رؤيتنا تزداد وضوحا بشأن العمل المتبقي الذي يتعين القيام به كلما ازداد ما نمر به من اختبارات. وبتعبير مارتن لوثر كنج الابن، "إنك لا تستطيع رؤية النجوم إلا في الظلام".

حيث يجلس كل منا، يمكنه رؤية كوكبة مختلفة من النجوم. ولكن أيا كان منظورك، فلا بد أن توجد كوكبة القطاع المالي لتتألق بها السماء. ولذلك فإن إزالة ظلمة الأزمة تتطلب إصلاح الوساطة المالية. ولتمهيد السبيل لمستقبل أكثر إشراقا، نحتاج إلى قطاع مالي يساعد الاقتصاد العيني.

ولذلك أود أن أتناول اليوم ثلاثة أمور:

- أولا، موقفنا الحالي مع الاقتصاد العالمي؛

- ثانياً، الحاجة إلى كسر الدورات المدمرة التي لا تكف عن إعاقة تحركنا؛
- ثالثاً، الدور المحوري الذي يؤديه القطاع المالي في استعادة الاستقرار وتأمين النمو.

أولاً- تطورات الاقتصاد العالمي

اسمحوا لي أن أبدأ باستعراض قصير لتطورات الاقتصاد العالمي. ولسوء الحظ إن الأنباء ليست سارة. فلا يزال الاقتصاد العالمي يجاهد للعودة إلى سابق عهده في ظروف بالغة الصعوبة. وبفضل إجراءات السياسة الجريئة، بما في ذلك ما اتخذته البنك المركزي الأوروبي وأهم الشركاء في أوروبا، أتاحت فرصة لالتقاط الأنفاس في وقت مبكر من هذا العام، مما ساعد على تجنب أزمة مصرفية أعمق.

ويتعرض التقدم الآن لاختبار قاس. فالمكاسب التي حققناها هشة للغاية وتعتمد على استمرار إجراءات السياسة المقررة. وما يزيد الشعور بالقلق هو أننا بدأنا نهتز من جديد، على نحو يشبه فترة الضغوط التي شهدناها في أواخر العام الماضي.

وتؤكد الأحداث الأخيرة هذه المسألة. عدم اليقين والمزاج المتوتر قبل الانتخابات اليونانية، وتجدد ضغوط السوق في إسبانيا وغيرها من البلدان الأوروبية، ونمو مخيب للأمل هنا في الولايات المتحدة حسب آخر تقديرات النمو وأعداد فرص العمل الجديدة.

لا شك أن المخاطر العالمية تتصاعد من جديد.

ولا تزال أزمة منطقة اليورو هي الخطر المباشر والأكثر إلحاحاً، كما أن هناك خطر تفاقم الأوضاع عما هي عليه الآن.

وهنا في الولايات المتحدة، يلوح خطر "المنحدر المالي" في الأفق القريب، مع قرب انتهاء مدة التخفيضات الضريبية وبدء تخفيضات الإنفاق التلقائية العام القادم بمقتضى القانون الحالي. فالإفراط في استخدام الكوابح المالية من شأنه تعريض التعافي للخطر.

وفي نفس الوقت، يمكن أن تضعف الثقة مع عدم تحقيق تقدم نحو وضع خطط موثوقة وطموحة متوسطة الأجل تهدف إلى تحقيق خفض تدريجي في النسبة بين الدين العام وإجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة واليابان.

وإلى جانب هذه المخاوف، أود أن أذكر خطرين آخرين في زيادة مستمرة: إمكانية ارتفاع أسعار النفط بدرجة حادة، واحتمال أن يتحول الرواج الائتماني الذي شهدته بعض الأسواق الصاعدة إلى حالة من الهبوط الحاد.

ويزداد القلق من هذه المخاطر حين أنظر في مختلف أنحاء العالم فأرى التوترات الاجتماعية المتصاعدة – بسبب ارتفاع البطالة، وتزايد عدم المساواة، والجور المتصور في توزيع الإجراءات التشفية.

فلماذا بدأت التوترات الاجتماعية تتصاعد من جديد؟ الانتقال إلى الوضوح والثقة في توجه السياسات وفعاليتها يمثل عاملاً رئيسياً في هذا الخصوص. نعم، كانت التحركات جريئة حتى الآن، لكنها ردود أفعال في العادة، ونادراً ما تكون استباقية، كما أنها جزئية أكثر من كونها كاملة.

نعلم من التاريخ أن صانعي السياسات ينبغي أن يقودوا الأسواق بإجراءاتهم في فترات عدم اليقين العميق، بدلاً من السماح لمخاوف السوق بأن تقود السياسات. ويجب أن نطبق هذا الدرس الآن.

ثانياً- كسر دورات الأزمة

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية – وهي الحاجة إلى كسر الدورات الخطيرة التي تجعلنا محصورين دائماً في حالة الأزمة.

ومن هذه الدورات ما هو اقتصادي: دورة الآثار المترتبة التي يتعاقب فيها الأثر السلبي المتبادل بصفة مستمرة بين الكيانات الضعيفة والبنوك الضعيفة والنمو الضعيف.

وفي ذهني اليوم دورة أخرى، وهي دورة الاقتصاد السياسي. إنها دورة أصبحت مألوفة تماماً منذ بدء الأزمة، وكأنها فيلماً سينمائياً شاهدناه مراراً وتكراراً.

وتأتي هذه الدورة على نحو يشبه المنوال التالي: التوترات تتصاعد، وصناع السياسات يتخذون إجراءات تملئها الضرورة، لكنها في الحدود التي تؤدي إلى تراجع الخطر. وبعد أن تنتهي الحاجة الملحة، ينحسر الزخم، ويبدأ نفتت الحوار المتعلق بالسياسات، ويركز صناع السياسات تركيزاً مفرطاً على ما يخص اقتصاد كل منهم ويقدر لا يكفي على الصورة الأكبر. ومن ثم تبدأ التوترات في التصاعد من جديد.

ولكن، مع مرور كل دورة، نصل إلى مستوى أعلى وأعلى من عدم اليقين، وتستمر المخاطر في الارتفاع. وفي هذه المرحلة، نجد أن الاستقرار في خطر، والنمو في خطر. وفي حالة أوروبا، تهدد هذه الدورات وجود المشروع الأوروبي ذاته.

ويجب أن نكسر كلاً من هاتين الدورتين إذا أردنا أن نكسر ظهر هذه الأزمة. ولا يمكن أن تتكرر إحداها دون الأخرى.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يتجاوز الحوار بشأن السياسات مستوى التقسيمات الثنائية الزائفة كالنمو في مقابل التوقف والاستقرار في مقابل الفرص والمصالح الوطنية في مقابل المصالح الدولية.

وينبغي أن نتفق على استراتيجية شاملة تفيد الاستقرار وتفيد النمو. ونحن نحتاج إلى إجراءات منسقة لدعم تلك الاستراتيجية. ونحتاجها الآن.

واسمحوا لي أن أحدد أهم ركائز هذه الاستراتيجية.

أولاً، ينبغي أن تساعد السياسات الاقتصادية الكلية في دعم التعافي الاقتصادي كما تعالج المسببات الأصلية للأزمة:

- ينبغي أن تظل السياسة النقدية داعمة للغاية. فعلى البنوك المركزية، ولا سيما البنك المركزي الأوروبي، أن تعمل على زيادة تخفيف القيود النقدية، وأن تظل على استعداد لاستخدام أدوات غير تقليدية لتخفيف الضغوط وتقديم التمويل لمعالجة نقص السيولة.

- ولا يزال الدين العام شديد الارتفاع والبلدان بحاجة إلى خرائط طريق موثوقة وطموحة لتخفيفه على المدى المتوسط. وينبغي أن يتم هذا التصحيح بشكل تدريجي مطرد في معظم الحالات، ما لم تجبر الأسواق البلدان المعنية على اتخاذ إجراءات أكثر كثافة – وهو ما ينطبق بالطبع على عدة بلدان في منطقة اليورو. وإذا زاد ضعف النمو عن المتوقع له، ينبغي أن تلتزم البلدان *بالتدابير المالية المعلنة وليس الأهداف المالية المعلنة* – كما يقول الاقتصاديون، ينبغي أن يتركوا أدوات الضبط التلقائي تعمل.

ثانياً، إدارة الأزمة بفعالية أكبر، وهو مطلب عاجل للغاية ويرتبط في الأساس بمنطقة اليورو. لكن هناك عاملاً أشمل يتمثل في الجهد الجماعي لتدعيم شبكة الأمان المالي العالمية. وفي هذا السياق، أرحب بزيادة موارد الصندوق بمقدار ٤٣٠ مليار دولار أمريكي.

ثالثاً، نحتاج إلى التقدم بمزيد من الإصرار في مجال الإصلاحات الهيكلية، ومنها على سبيل المثال إصلاحات سوق العمل وسوق المنتجات التي يمكن أن تحمل شعلة النمو بما يتجاوز الدعم المباشر من السياسات الاقتصادية الكلية.

وفي كثير من الجوانب، نجد القطاع المالي في قلب هاتين القضيتين الأخيرتين. فربما تكون الأزمة العالمية قد تجاوزت كونها ظاهرة مالية بحتة، ولكن خطواتنا التالية في القطاع المالي ستكون حاسمة في كسر حلقات الأزمة المدمرة.

ثالثاً – تشكيل النظام المالي لدعم الاستقرار والنمو

وهكذا، فإن تشكيل ملامح القطاع المالي لبناء أساس أفضل للاستقرار والنمو هو موضوعي الثالث. وسوف أتحدث عنه الآن باستفاضة.

كلنا كان يعلم أن القطاع المالي المنتعش كان وراء فترة الرواج قبل الأزمة. ولكن ربما لم يدرك جميعنا مدى أهميته لحدوث الرواج وأسباب الركود. وقد أصبحنا الآن أعلم بشكل واضح – أعلم إلى درجة موجعة بكيفية تحول النظام المالي إلى مصدر لعدم الاستقرار يعمل ضد الاقتصاد العيني بدلا من أن يعمل لصالحه.

ويعكس هذا في معظمه تنامي حجم النظام، وتعقده، وكذلك – وربما في المقام الأول – درجة الترابط المتبادل، وكل ذلك يعمل على تضخيم أي عثرات.

ويكشف تحليل الصندوق لحوالي اثنتي عشرة حالة أزمة أن أصول أهم خمس مؤسسات مالية في كل بلد تجاوزت ٣٠٠% من إجمالي الناتج المحلي قبل الأزمة. وهذا رقم مذهل بكل المقاييس – وقد استمر في الزيادة.

تذكروا: ما هو هدفنا النهائي بالنسبة للنظام المالي؟ إنه بناء نظام يخدم النمو، ولكنه ليس نظاما همجيا. نظام يجمع بين المقترضين والمقرضين في أمان، وليس في اندفاع متهور. نظام يحقق الربح – بالتأكيد – ولكنه لا يأتي على حساب الاستقرار.

وبعد خمس سنوات من بداية الأزمة، أين نحن الآن من هذا الهدف؟ للأسف، أنا مضطرة للحديث بغير موارد. إننا لا نزال على مسافة تبعد كثيرا عن وجهتنا النهائية. ومع تصاعد المخاطر يوما بعد يوم، نقف الآن عند مفترق طرق. وعلى صناعات السياسات أن يرسموا خارطة طريق واضحة تحدد كيفية إنهاء هذه المهمة وأن يلتزموا السير وفقا لها – ليس بالنظر إلى السنوات الخمس أو العشر القادمة فقط، بل إلى الأسابيع والشهور القادمة أيضا.

وهناك بُعدان مهمان يمثلان مطلبا ضروريا وعاجلا: (أ) تدعيم أدوات إدارة الأزمات؛ و (ب) تقوية بنية النظام ككل.

ألف – تدعيم أدوات إدارة الأزمات

فينبغي أن يكون التركيز العاجل على معالجة الخلل الذي أصاب صحة النظام المالي. فبدون معالجة الخلل، ستظل البنوك الضعيفة تخنق النمو.

والبنوك الأوروبية هي المحور الذي تدور حوله مخاوفنا اليوم، وبالطبع ينبغي أن تحتل مرتبة الأولوية في معالجة الخلل. لكن هذا لا يعني إغفال الانعكاسات الأوسع نطاقا في عالم اليوم بروابطه المتداخلة.

وقد تكون البنوك في الولايات المتحدة أفضل حالا في هذه المرحلة من الأزمة وروابطها بالبنوك الأوروبية أقل بروزا مما كانت عليه قبل الأزمة، لكن هذه الروابط لا تزال قائمة. ويمكن أن ينطبق الوصف نفسه على البنوك في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وهكذا فإن الرسالة التي ظلت أكررها طوال عدة شهور ماضية هي أن جميعنا لديه مصلحة في استعادة صحة البنوك الأوروبية.

وسأكون واضحة في هذا الصدد: إن أوروبا هي محور إصلاح الخلل في البنوك الأوروبية، وهو ما يعني المزيد من أوروبا وليس أقل. فأوروبا الأقل ستلحق الضرر بالقارة وبالعالم أجمع. وعلى ذلك، يتعين على صناعات السياسات في أوروبا المبادرة الآن باتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع الاتحاد النقدي على مسار أسلم.

وفي كل هذه الأجواء من عدم اليقين، قد تتساءل عن فائدة مضاعفة الرهان على أوروبا.

والإجابة الأساسية هي أن السوق المالية الأوروبية الموحدة لا يمكن أن تعتمد على أطر قانونية ومؤسسية تعمل على أساس قومي. ولكسر الحلقة المفرغة التي تتعاقب فيها المخاطر المالية والسيادية، الحل ببساطة هو أن يزداد اقتسام المخاطر عبر الحدود في النظام المصرفي.

ما معنى هذا؟ معناه على المدى القريب إقامة تسهيل جامع على مستوى منطقة اليورو بطاقة تمكنه من الحصول على حصص مباشرة في البنوك. وبنظرة إلى أبعد من ذلك بقليل، نجد أن الاتحاد النقدي ينبغي دعمه ببناء اتحاد مالي حقيقي يتضمن رقابة موحدة؛ وهيئة موحدة لتسوية الأوضاع المصرفية تستند إلى احتياطات وقائية مشتركة؛ وصندوق موحد لتأمين الودائع.

وينبغي أن تترافق التحركات نحو تكامل مالي أعمق مع هذه الجهود. وعلى سبيل التحديد، تحتاج المنطقة إلى اتخاذ خطوة إضافية تحقق هدف اقتسام المخاطر المالية. ومن الخيارات المتاحة في هذا الخصوص شكل من أشكال السندات المشتركة أو صندوق لاسترداد الديون. ومن شأن ذلك أن يسمح بالدعم المشترك قبل أن يتحول التخلخل الاقتصادي في أحد البلدان إلى أزمة مكلفة لمنطقة اليورو بأسرها.

وعلى جانب التطورات الإيجابية، سيسمح كسر قيود الرابطة السيادية-المالية للمؤسسات المالية بأن تقدم الائتمان الذي يساهم بدوره في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

باء – تحسين بنیان النظام المالي

ويقودني هذا إلى النصف الثاني من خارطة طريق القطاع المالي. كيف نوجد بنيانا أفضل للنظام المالي؟

مثلما هو الحال في كثير من مناحي الحياة، يجب أن نحقق التوازن. وبالتأكيد، نحن نحتاج إلى حواجز حماية تنظيمية تستطيع إيقاف النظام المالي إذا كان يسير في اتجاه السقوط من أعلى المنحدر. ولكن الطريق يجب أن يكون واسعاً وبالقدر الكافي أيضاً حتى يتمكن الابتكار والأسواق من قيادة الاقتصاد إلى الأمام. وقد يكون من المفيد مع ذلك أن يقل ازدحام الطريق بالسيارات السبورة الفاخرة!

أعلم أن هذا الموضوع ليس محبوباً بالنسبة لكثير من مجالات النشاط. وقد أعرب بعضها عن قلقه تجاه تكلفة التغيير التنظيمي وكيف يمكن أن يؤثر على النمو في وقت لا طاقة لنا فيه بتحمل أي تراجع فيه.

وهنا أيضاً تتعلق المسألة بالتوازن. فالتنظيم الذكي لا ينبغي أن يكون عقابياً. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن الإصلاحات التنظيمية يمكن أن تخفض النمو بمقدار يصل إلى ٣%. ونستشف من التقديرات الرسمية أن الرقم أقل من ذلك بكثير.

وينظر الصندوق أيضاً في هذا الموضوع. وتشير نتائجنا الأولية إلى تأثير بسيط نسبياً على النمو، وخاصة عند المقارنة بالضرر الموجه والمستمر الناجم عن الأزمة – ولا سيما عند المقارنة بالضرر الذي يمكن أن يحدثه وقوع أزمة أخرى. ويمكن أن تجادل في الأرقام، ولكن ما نستطيع الجزم به هو أن مزايا الاستقرار تغطي على تكاليف الأزمة.

والآن إذا طرحنا على أنفسنا السؤال المهم: هل النظام اليوم أكثر أماناً بكثير مما كان عليه قبل أزمة ليمان براذرز؟ وجوابي هو لا، ليس بعد.

وأجد كلمات مارك توين ملائمة تماماً في هذا الموضوع: "ليس ما تجهله هو الذي يوقعك في المشكلات، إنما يوقعك فيها ما أنت على يقين من أنه ليس كذلك".

ولا تزال هناك تساؤلات عديدة تحيط بخسائر التداول التي تكبدتها مؤسسة جيه بي مورغان. لكننا يجب أن ننظر إليها باعتبارها إشارة تحذير. فهي تذكرك بأن ما نظنه "ليس كذلك". إنها تكشف خطأ الفكرة التي تقول بأن النظام أصبح أقل تعقداً. تكشف خطأ الفكرة التي تقول بأن النظام أصبح أكثر أماناً مما كان عليه بكثير. تكشف عما تبقى من تعقيدات وافتقار للشفافية. تكشف أن مخاطر كثيرة لا تزال باقية.

ولنأخذ سوق المشتقات. ففي عام ٢٠١١، بلغ مجموع قيمة المشتقات القائمة المتداولة خارج البورصة ٦٤٨ تريليون دولار، لا يقل كثيراً عن المسجل قبل الأزمة، وهو ٦٧٣ تريليون دولار. وهذا أيضاً رقم مذهل.

وباختصار، جدول الأعمال الذي يتعين تنفيذه فيما يختص بالنظام المالي هو مهمة لم ينته إنجازها بعد. بل هو مهمة لا تزال قيد الإنجاز.

فما الذي يجب القيام به إذن؟ هناك ضرورات تتمثل في التنظيم والرقابة والحوافز.

تحسين التنظيم

بالنسبة للتنظيم، حققنا تقدماً طيباً بشأن قواعد البنوك حتى تتحقق العدالة.

وهناك إنجاز كبير يتمثل في اتفاقية بازل ٣ التي تهدف إلى تعزيز رأس المال من حيث الكم والجودة والتي أصبحت الآن على مشارف التنفيذ. كذلك فإن متطلبات السيولة المتفق عليها دولياً تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، بتركيزها على زيادة السيولة والحد من عدم توافق آجال الاستحقاق.

وأنا أتابع باهتمام أيضاً خطط تطبيق ما يطلق عليه اسم "وصايا الأحياء" للمؤسسات المالية استلهاماً لروح قانون دود-فرانك. ويمكن أن يكون هذا من سبل الدعم الاحتياطي المهم لتغطية التكاليف المحتملة والآثار المتتالية للمؤسسات "الأكبر من أن تفشل".

والآن، يجب أن ننفذ ما تم الاتفاق عليه – وتحقيق تقدم أكبر فيما لم نتوصل إلى اتفاق بشأنه. فمع إحكام التنظيم على البنوك، بدأ النشاط يتحول إلى زوايا أكثر إبهاماً في القطاع المالي. ولذلك ينبغي أن نراقب، وربما ننظم، محيطاً أوسع يشمل نظام الظل المصرفي.

وينبغي لنا أيضاً تسليط الضوء على سوق المشتقات المالية، بنقل المعاملات إلى غرف مقاصة مركزية. وستستطيع الأجهزة التنظيمية أداء مهمتها بكفاءة أكبر إذا ما تم جمع معلومات أفضل عن يملك ماذا وبأي مقدار. هذه بالضبط هي المعلومات التي لم تتوافر بعد انهيار ليمان برانرز.

والخطر الذي يمثله هذا، بطبيعة الحال، هو كثرة عدد غرف المقاصة المركزية التي يتم إنشاؤها، وتشتيت وتقليص قيمة المعلومات التي تقوم بجمعها. ومن ثم يجب القيام بهذه الخطوة على أساس عالمي منسق، بحيث يتم إنشاء عدد قليل من غرف المقاصة عالية الكفاءة للمساعدة في تخفيف المخاطر الكلية في هذه الأسواق.

تعزيز الرقابة

ولا يمكن أن يكون تحسين الرقابة إلا جزءاً من الحل. فحتى إذا كانت لديك أفضل القواعد على مستوى العالم، ستصبح ضعيفة القيمة إذا لم يتم تنفيذها بدقة. ولإيجاد نظام مالي أكثر أماناً، يتعين أن تتوافر القدرة على إنفاذ هذه القواعد والاستعداد لإنفاذها.

وحين تفكر في هذا الأمر، نجد أن دور جهاز الرقابة المالية فريد إلى حد كبير. فالحهاز الرقابي يعمل عمل القابلة والوالد والموجه والشرطي والقاضي والحانوتي — كلها دفعة واحدة! تلك هي مسؤولياته الثقيلة.

وللقيام بهذه الوظيفة على نحو فعال، ينبغي أن تتوفر لأجهزة الرقابة السلطة القانونية المناسبة والموارد الكافية. وبصراحة، نحن نحتاج إلى كوادر قادرة ومؤهلة لأن تكون على قدم المساواة مع الجيوش الكبيرة من جماعات المصالح! وينبغي أن تتوفر للمراقبين صلاحيات واضحة واستقلالية تشغيلية خالية من أي تدخلات سياسية أو من أي مجال من مجالات النشاط. وأخيرا، هم يحتاجون إلى نفس الاستقلالية والمكانة التي يتمتع بها المسؤولون في البنوك المركزية!

حوافز القطاع الخاص

وبطبيعة الحال، نحن نحتاج أيضا إلى الحوافز الصحيحة، إلى إطار لمساءلة القطاع الخاص.

ولا يستطيع صناع السياسات والمنظمون والمراقبون الأفراد بمسؤولية إيجاد الحلول، ولا ينبغي لهم الاستئثار بها. فالقيمة الاجتماعية للنظام المالي ككل تحمل في طياتها مسؤولية اجتماعية مهمة.

وللمؤسسات المالية ذاتها دور مهم تقوم به. ويعني هذا وضع نظم للحوكمة الداخلية على أعلى درجات الكفاءة. ويعني ممارسات أفضل لإدارة المخاطر وإعطاء القائمين على إدارة المخاطر حق الإبلاغ المباشر لأعلى المستويات في هذه النظم. ويعني أيضا اتباع منهج أكثر حذرا بشأن التعويضات — بالتأكد من اتساق الحوافز مع هدف الاستمرارية على المدى الطويل أكثر من المكافأة اللحظية. وهنا يذهب تفكيري مرة أخرى إلى سيارات السبور الفاخرة.

وأعتقد أن أنه ينبغي القيام بالمزيد في النظام الضريبي لكي يساعد في ردع المخاطرة المفرطة في القطاع المالي، وضمان التوزيع الملائم للإيرادات العامة. وقد تحقق بعض التقدم في العامين الماضيين، بتطبيق الرسوم المصرفية في بعض البلدان على سبيل المثال. لكن الكثير لا يزال يتعين القيام به في مجال ضرائب القطاع المالي بعد عامين من تقديم الصندوق تقريره في هذا الخصوص إلى مجموعة العشرين.

وهذه الأركان الثلاثة — التنظيم والرقابة وحوافز القطاع المالي — تشكل معا ما يشبه الكرسي الذي لا ظهر له ولا ذراعين ويرتكز على ثلاثة أرجل. وحتى يكون هذا الكرسي متينا وثابتا، ينبغي أن تكون الأرجل الثلاثة في موضعها الصحيح.

ولكن، لنفترض أن بنكا ضخما جلس على هذا المقعد فكسر رجلا من أرجله الثلاثة؛ فكيف يكون الحال آنذاك؟

إن ما نحتاجه هو آلية فعالة لتسوية أوضاع المؤسسات المالية التي تمارس عمليات عبر الحدود. وينبغي أن يتضمن ذلك شيئين على الأقل: ترتيبات بين المؤسسات المالية للتعاون في حالة الفشل، وقوانين وطنية تسمح للأجهزة التنظيمية في بلدان مختلفة بالعمل الجماعي.

ومن شأن ذلك أن يجعل الفشل عملية أقل إرباكا وأقل تكلفة. فعلى سبيل المثال، سيكون من الأبعاد المهمة في هذه الآلية السماح للمؤسسات المالية المؤثرة على النظام بمواصلة العمل بينما تجري تصفياتها.

وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه. فكثير من البلدان وقعت على المعايير المقترحة من مجلس الاستقرار المالي بشأن نظم التسوية الفعالة. لكن هذه المعايير لا تزال أملاً يُطَمَّحُ إلى تحقيقه. وعلى غرار كثير من الأمور التي تطرقت إليها في هذه الكلمة، المهمة المتبقية هي الاتفاق على القواعد وتنفيذها.

وأضيف إلى ذلك ضرورة أخرى، هي السرعة.

فما هو جوهر خارطة طريق القطاع المالي باختصار؟ نظرا لحجم النظام وتعقده وروابطه المتداخلة، نحتاج إلى **الاتساق والتنسيق والتعاون** الذي يشمل المؤسسات والأسواق والحدود.

فإذا لم يتوافر الاتساق، تصبح هناك فجوة. وإذا لم تكن المعلومات لدى كل مناطق الاختصاص، تصبح هناك فجوة. وقوة النظام بأسره ترتهد بقوة أضعف حلقة فيه.

وعلى ذلك تكون رسالتي الرئيسية اليوم هي أن علينا إنهاء المهمة.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي بكلمات قليلة عن دور الصندوق في هذا المجال. فقد عملنا على مدار عدة سنوات ماضية على تكثيف جهودنا بشأن القطاع المالي وسنواصل السعي جاهدين إلى تحسين أدائنا.

وتمثل تقييمات صحة القطاع المالي جزءا من مهمتنا الأساسية، وهي تتم من خلال "برنامج تقييم القطاع المالي" بالنسبة للبلدان المنفردة وعلى مستوى قُطري مقارنة ضمن تقرير **الاستقرار المالي العالمي**. ونحن نشارك الآن أيضا في جهد تعاوني أوسع نطاقا — مع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي — للمساعدة في تقديم السياسات التنظيمية والرقابية باستمرار نحو هدفنا النهائي المأمول.

خواطر ختامية

وختاما أقول إنه ما من شك في أن المناخ السائد هو مناخ من المخاطر المتصاعدة. وفي عالم تتداخل فيه الروابط، كلنا مسؤول عن العمل بما يحقق الصالح العام. وعندئذ فقط يمكن أن ننتقل من مخاطر اليوم إلى مزاي استمرار النمو والاستقرار.

وبينما يصدق ذلك على السياسات بأطيافها المختلفة، فإن للقطاع المالي دورا خاصا ومسؤولية متفردة.

وكما قال ألبير كامو: "السخاء الحقيقي تجاه المستقبل يكمن في إعطاء كل شيء للحاضر".

وبهذه الروح، يجب أن نعمل الآن معا لتحويل النظام المالي واستعادة توازنه، لكي لا يصبح بعد الآن مصدرا لعدم الاستقرار. لكي يصبح مصدرا للاستقرار والنمو. لكي يحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا – والتي يحتاجها العالم بشدة.

وشكرا لكم.